A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Prog. 5)
7 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ٥ - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
البرنامج ٥ - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة	. . . . .	٥-١ -١١-٥	١
البرامج الفرعية:			
٥-١	تنسيق السياسات والتعاون فيما بين الوكالات	٥-٥	٢
٥-٢	النهوض بالمرأة	٥-٦ -٧-٥	٣
٥-٣	التنمية الاجتماعية	٥-٨ -٩-٥	٤
٥-٤	التنمية المستدامة	٥-١٠-١١-٥	٥

٥-١ - يتمثل التوجه العام للبرنامج في تسهيل تحسين تكامل وتنسيق أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بواسطة تأمين الدعم للهيئات المركزية لتقرير السياسات ولعمليات التنسيق التي تتناول مختلف جوانب التنمية. وولاية البرنامج مستمدة من مسؤولية الأمانة عن تقديم الدعم إلى الجمعية العامة، ولا سيما لجنتيها الثانية والثالثة، ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ذات الصلة، ومن القرارات ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي الدولي، والقرارات ذات الصلة بإعادة تشكيل وإعادة تنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ومن ذلك، خصوصا، قرارا الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ ألف وباء، المؤرخان ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٦ أيار/مايو ١٩٩٣ على التوالي بشأن كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة؛ وكذلك من مختلف الجوانب ذات الصلة لولاية الأمين العام، ومنها مسؤولياته بصفته رئيسا للجنة التنسيق الإدارية.

٥-٢ - وتضطلع بالمسؤولية عن البرنامج إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٥-٣ - ويساعد عمل الإدارة الدول الأعضاء على وضع معايير وسياسات وبرامج يجري الاتفاق عليها بشأن المسائل التي تنشأ من عولمة المشاكل البيئية والاجتماعية ومن تهميش بعض الفئات المحرومة. كما أن الإدارة تعالج بعض جوانب إشاعة الديمقراطية، مثل النهوض بالمرأة، ومشاركة جهات فاعلة عالمية جديدة، منها على سبيل المثال أعضاء المجتمع المدني، في مبادرات صنع السياسات وتحديد المعايير التي يتخذها المجتمع الدولي.

٥-٤ - ومن المتوقع أنه بحلول نهاية الفترة المشمولة بالخطة ستكون الإدارة أنجزت ما يلي:

(أ) تعزيز دور المنظمة باعتبارها محفلا لإقامة الحوار والتوصل إلى توافق الآراء في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) توفير الدعم الفعال للعمليات السياسية المستمرة والعمليات المخصصة ذات الصلة التي تستهدف تهيئة ردود متكاملة ومنسقة، في مجال السياسات، على مسائل التنمية والمشاكل العالمية الآخذة في الظهور؛ والتفاوض على الاتفاقات العالمية بشأن القواعد والمعايير والإجراءات التعاونية؛ وتعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

(ج) الاضطلاع، حسب الاقتضاء، بتعزيز ورصد تنفيذ الخطط أو الاستراتيجيات أو البرامج أو مناهج العمل التي يتفق عليها، وضمنها نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة التي تنهض الإدارة بمسؤوليتها؛

(د) تعزيز تماسك وتنسيق السياسات، داخل الأمم المتحدة وبين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على حد سواء؛

(هـ) تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، واستحداث طرائق تعاون وأساليب شراكة ابتكارية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ومن ذلك الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي يضطلع بها على الصعيد القطري؛

(و) زيادة الوعي بعمل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

البرنامج الفرعي ٥-١ تنسيق السياسات والتعاون فيما بين الوكالات

٥-٥ - تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي الذي تتولى تنفيذه شعبة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يلي:

(أ) وضع مقترحات وتوفير الدعم للهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التي تستهدف ردود متكاملة ومنسقة في مجال السياسات على مسائل التنمية والمشاكل العالمية الآخذة في الظهور في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) تيسير التعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة النشطة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والتشجيع على زيادته؛

(ج) تعزيز فرص إقامة حوار فيما بين مختلف عناصر المجتمع المدني، وزيادة قدرة المنظمة على أن تكون بمثابة مركز تنسيق لأنشطة المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة وتحسين أنشطة المنظمات غير الحكومية تحاشيا للإزدواجية ولكفالة تكاملها؛

(د) تعزيز وتدعيم الاتساق والإصلاح في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية ستسعى الإدارة إلى تحسين كفاءة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة على الصعيد القطري وزيادة فعاليتها وتماسكها وتنسيقها، ولا سيما الأنشطة الممولة من الهبات المقدمة دعما للجهود الإنمائية، وستعمل الإدارة على تشجيع التكامل مع الجهود الوطنية من خلال نهوج من قبيل النهج البرنامجي، والتنفيذ الوطني، ومذكرات الاستراتيجية القطرية، وذلك بناء على طلب الحكومات المستفيدة؛

(هـ) توفير خدمات تقنية تؤديها الأمانة بكفاءة وفعالية للهيئات الحكومية الدولية الرئيسية وكبرى مؤتمرات الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما وذلك عن طريق، جملة أمور من بينها، تحسين تخطيط الوثائق المعدة في تلك الميادين وأساليب التنبؤ بها وتحديدها ومراقبتها.

البرنامج الفرعي ٥-٢ النهوض بالمرأة

٥-٦ - سيلتمس في إطار هذا البرنامج الفرعي الذي تتولى تنفيذه شعبة النهوض بالمرأة تحقيق الدعم الفعال لتنفيذ الإجراءات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، من خلال عدة طرق منها توسيع نطاق التفاعل مع المجتمع المدني، ولتحقيق هذا الغرض، سيعتمد البرنامج الفرعي، في حدود ولايته الواردة في الفصل الخامس من المنهاج والمقررات الحكومية الدولية الأخرى، على وضعه المترابط داخل المنظومة لتشجيع إدماج المشاغل المتعلقة بالجنسين في التيار الرئيسي بشكل يعكس نهجا يقوم على الحقوق ويرتكز على المساواة بين المرأة والرجل، ويكفل المساءلة بين جميع الجهات الفاعلة المسؤولة عن تنفيذ المنهاج.

٥-٧ - وأهداف البرنامج الفرعي هي بمزيد من التمديد كما يلي:

(أ) رصد مدى انعكاس بعد الجنسين ومدى التصرف بمقتضاه في المحافل الحكومية الدولية المعنية ومدى مراعاته في سياسات وبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وتحليل مسائل السياسات العامة المتزايدة الأهمية أو التي قد تكون آخذة في الظهور بوصفه اتجاهات عالمية وتطوير تلك المسائل حسب الاقتضاء، وكذلك تيسير مناقشات الهيئات الحكومية الدولية، لا سيما لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) تحسين رصد مدى تمتع المرأة بحقوقها الإنسانية، ورصد ما إذا كانت انتهاكات تلك الحقوق تعالجها جميع آليات حقوق الإنسان؛

(ج) الإسهام في تطوير وتعزيز آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو زيادة استخدام الآليات القائمة؛

(د) رصد تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة من أجل النهوض بالمرأة. وتيسير الرصد الحكومي الدولي لتنفيذ الالتزامات بموجب منهاج العمل على نطاق المنظومة؛

(هـ) تصميم وإقامة نظام لتبادل المعلومات مع الدوائر المتخصصة المعنية بمنهاج العمل.

البرنامج الفرعي ٥-٣ التنمية الاجتماعية

٥-٨ - سيلتمس هذا البرنامج الفرعي الذي تتولى تنفيذه شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية تعزيز التعاون الدولي بما يفي بأغراض التنمية الاجتماعية مع إيلاء عناية خاصة، للقضايا الأساسية الثلاث المتمثلة في القضاء على الفقر، واستحداث فرص عمل وتحقيق التكامل الاجتماعي وذلك في سياق الإطار الشامل والتفصيلي المشكل من الالتزامات والسياسات المتعين على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التقيد بها في أعمالها، وهو الإطار الذي يوفره إعلان كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية وبرنامج العمل الصادران عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٥-٩ - وأهداف البرنامج الفرعي هي، بمزيد من التحديد، كما يلي:

(أ) تيسير الحوار الحكومي الدولي بشأن القضايا والاتجاهات الاجتماعية وآثارها على السياسات العامة دعما لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاجن. وسوف يعزز البرنامج الفرعي القواعد والسياسات المشتركة والاجراءات التعاونية الرامية إلى تيسير تحقيق أهداف مؤتمر القمة الاجتماعي بطريقة متكاملة؛ وستوضع في إطاره نهوج متكاملة لمعالجة القضايا المشتركة بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز بوجه خاص على الإسهام في كفالة مراعاة التلاحم الاجتماعي في السياسات الرامية

إلى تخفيف حدة الفقر واستحداث فرص عمل. وسيسهم البرنامج الفرعي أيضا فيما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود من أجل القضاء على الفقر في سياق أهداف مؤتمر القمة الاجتماعي وأنشطته المتصلة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)؛

(ب) تعزيز تنفيذ إعلانات وبرامج عمل الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية الاجتماعية، مثل القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، وخطة العمل العالمية للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها والسنة الدولية للمسنين في عام ١٩٩٩، وتنسيق إعداد تلك الإعلانات والبرامج ورصدهما. وتتصل هذه الأنشطة، في المقام الأول، بإدماج الفئات التي لا تشارك مشاركة كاملة في الحياة المجتمعية، بسبب ضعفها أو قلة حيلتها، في المجتمع؛

(ج) تدعيم مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الاجتماعية (أجهزة الحكم على جميع المستويات، وجميع عناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص) في تعزيز الأهداف الوطنية والقواعد المتفق عليها دوليا، وتوطيد التعاون فيما بين تلك الجهات.

البرنامج الفرعي ٥-٤ التنمية المستدامة

٥-١٠ - سيكفل البرنامج، آخذا في الاعتبار نتائج الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ والتي سيستعرض فيها التقدم المحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، التنفيذ الفعال والمنسق لجدول أعمال القرن ٢١ ولسائر الالتزامات المعقودة خلال المؤتمر، وضمن ذلك نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولتقوية التفاعل، لهذا الغرض، مع الجهات الفاعلة التي يضمها المجتمع المدني.

٥-١١ - وأهداف البرنامج الفرعي هي، بمزيد من التحديد، كما يلي:

(أ) تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وسائر الالتزامات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وضمن ذلك نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتحقيق التنمية المستدامة على النطاق العالمي؛

(ب) تحديد المسائل الجديدة التي يلزم أن يوجه إليها اهتمام لجنة التنمية المستدامة لتنظر فيها، ومن ذلك تقييم المجالات الجديدة الحاسمة للاستدامة، مثلا: أنماط الاستهلاك والانتاج باعتبارها مفهوما شاملا يضم العوامل البيئية والاقتصادية. ولهذا الغرض، سيواصل البرنامج الفرعي وضع إطار شامل لتحسين التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، سيجري التركيز بقوة، ليس فقط على دمج العناصر القطاعية والعناصر المشتركة بين القطاعات ذات الصلة، بل كذلك على تضمين هذا الإطار نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت في السنوات الأخيرة؛

(ج) رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بواسطة تقييم البيانات التي تجمع على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وإكمال العمل (بالتعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة والهيئات غير المشمولة بالأمم المتحدة) على مؤشرات التنمية المستدامة وتطبيقها. وستواصل الأمانة أيضا أداءها لدور حافظ للبيانات التي تقدمها الدول الأعضاء بواسطة تقاريرها الوطنية. وسيجري التركيز على تسهيل حصول الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على المعلومات المحوسبة المتصلة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

(د) تعزيز التنسيق بين النهوج التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ التنمية المستدامة وذلك عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، التي تؤدي، الشعبة وظائف أمانتها. وستسعى الشعبة، بصفتها هذه، إلى ما يلي: (أ) إدراج مفهوم التنمية المستدامة ضمن أعمال مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ و (ب) تنسيق رصد تنفيذ الجوانب المختلفة لجدول أعمال القرن ٢١، التي أنيط تنظيم المهام في صددها بمختلف هيئات الأمم المتحدة، ومن ضمنها إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة؛

(هـ) التشجيع على إقامة حوار مع المجموعات الرئيسية وعلى إشراك هذه المجموعات في عمل اللجنة وفي أنشطة التنمية المستدامة إجمالا.

- - - - -